التي ستشكل من الجانبين، ببحث أسس التعاون الاستراتيجي الذي ستقدم اسرائيل في إطاره مساعدات إلى الأميركيين في مجال توفير البنية التحتية والتخزين واخلاء الجرحى، إذا أرادت الولايات المتحدة، مثلاً، الرد على غزو سوفياتي محتمل في ايران (**المصدر نفسه**، العدد ٥٢٠٢، ٣و٤/١٢/١٩٨١، ص ٤).

وأفادت المصادر العسكرية الاسرائيلية أن المذكرة تمنح اسرائيل حق طلب تدخل الولايات المتحدة في الحالات التي تصعب عليها المواجهة فيها؛ كأن يجري، مثلاً، استخدام دبابات غير مستخدمة حالياً في سوريا من قبل قوات سوفياتية تدخل إلى المنطقة. وتشمل المنطقة المعنية، حسب ما اتفق عليه الطرفان، مصر ولبنان وسوريا والاردن والعراق وشبه الجزيرة العربية. وفي هذا المفهوم للمنطقة، لا تدخل دول مثل ليبيا والسودان وايران والباكستان. وأكدت المصادر نفسها أيضاً أن اسرائيل بقيت حرة في التصرف في الدفاع عن نفسها ضد دول المواجهة التي تحيط بها، مشيرة إلى أن المذكرة تحتم على اسرائيل تقديم الكثير، وبالمقابل يُقدَّم لها ما ينقصها؛ حيث باتت تستطيع الحصول على أمور لم يكن باستطاعتها الحصول عليها بأي حال من الأحوال (**المصدر نفسه**).

ويمكن تبين الأهمية التي تعلقها اسرائيل على مذكرة التفاهم الاستراتيجي من خلال ما أعلنه شارون بعد توقيعه عليها، من أن الاتفاق واسع جداً وليس ضيقاً، وهو يتناول المجالين العسكري والاقتصادي، وله أبعاد سياسية؛ «الأمر الذي دحض التنبوءات السوداء التي قالت في حينه اننا على وشك التوقيع على اتفاق محدود. والاتفاق يحدد نظام لقاءات عمل لمجموعات عمل ستبدأ القيام بواجباتها في شهر كانون الثاني (يناير) القادم... لقد حققنا، من الناحية العملية، معظم الأماني التي أوردناها في المسودة التي رفعناها إلى الاميركيين... ولهذا الاتفاق أبعاد طويلة الأمد، حيث يعدّ قاعدة لقيام علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة، وفيه تحديات ستأخذ طابعها خلال بضعة أشهر، وربما خلال السنوات القادمة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٩، ٣٠/١١ و١/١٢/١٩٨١، ص ١٠).

ويبدو أن اسرائيل حققت معظم ما كانت تصبو إليه خلال المفاوضات التي سبقت التوقيع على مذكرة التفاهم، في وزارة الدفاع الاميركية بين وفدها العسكري برئاسة العميد ابراهام تامير، والوفد الأميركي؛ مما يفسر تبدل رأي شارون كلياً في هذه المذكرة. فقد أفادت المصادر الاسرائيلية أن شارون كان مستاءً جداً خلال هذه المفاوضات، من الموقف الأميركي، الذي سعى إلى إضفاء أهمية سياسية رمزية للاتفاق مع ترك الباب مفتوحاً لتوضيح بنوده في المستقبل، والاستجابة لجزء محدود من طلبات اسرائيل، فيما يتعلق بمجالات التعاون بين البلدين. فمثلاً، لم توافق الولايات المتحدة، على تخزين دبابات في مخازن الطوارىء في اسرائيل، إلا أنها وافقت على الحصول على خدمات في موانىء اسرائيل للأسطول السادس، وإيجاد وسيلة للتظاهر باستخدام طائرات الأسطول الأميركي، للمطارات الاسرائيلية. وبررت واشنطن رفضها لجميع طلبات اسرائيل بالقول: ان الانتظام العسكري في الشرق الأوسط يعتمد على نظام تشكيل بحري مركزه في المحيط الهندي، وهي ترفض اقتراح اسرائيل اعتبار منطقتها قاعدة برية لتنظيم قوة التدخل السريع الاميركية (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٨١). ولقد وافق الأميركيون، خلال المفاوضات، على اجراء مناورات مشتركة مع الجيش الاسرائيلي، وتوسيع عملية الحصول على معدات عسكرية من أنواع مختلفة من الصناعة الاسرائيلية للجيش الأميركي. كذلك أظهروا استعدادهم للتعاون الاستراتيجي في المجال الطبي وإقامة تجهيزات خاصة لذلك مع تخزين معدات طبية ملائمة (اريبه تسيموكي، **يديعوت أحرونوت**، ١٣/١١/١٩٨١).

أما الموقف الاسرائيلي، كما تمثل في المسودة الشاملة التي قدمت خلال المفاوضات، فيتمثل في دمج حقيقي لاسرائيل في النظام الدفاعي الأميركي، «يمكنها مثلاً من تحييد سوريا في حال شن عمل عسكري ضد السوفيات». لقد رغبت اسرائيل في تخزين معدات ثقيلة في أراضيها، تشمل دبابات وطائرات، واستخدام واسع لمنشآت الصيانة العائدة لها. كذلك رغبت في الحصول على معلومات أميركية مختارة من الأقمار الصناعية،